الجريدة الرسمية العثمانية تقويم وقايع مصدراً لدراسة تطور التقسيمات الإدارية في سوريا ١٩٠٨ – ١٩١٨م

أ.م.د. سامي ناظم حسين المنصوري

كلية التربية/ جامعة القادسية

Abstract :

This research deals with (Official Gazette of the Ottoman state " ***Takvim-i Vekayi*** " the source for the study of the evolution of the administrative divisions in Syria from 1908 to 1918 AD) study of developments in the administrative units in the vilayet of Syria , Aleppo and Liwa Deir al-Zour , depending on the Official Gazette of the Ottoman government , namely, (***Takvim-i Vekayi***) . The official gazette of the Ottoman Empire (***Takvim-i Vekayi***) essential source for tracking the developments that took place at the administrative units in the Ottoman state , including the administrative units in the vilayet of Syria , Aleppo and liwa Deir al-Zour, as contained decisions or Sunni wills issued by the Ottoman government on administrative The development disengagement and transport and the cancellation and change borders and switch names and administrative units, this newspaper was right the first source and final in this aspect , especially in confined period between 1908 - 1918 m.

It has occurred in the administrative units in the vilayet of Syria , Aleppo and liwa Deir al-Zour , many administrative changes from the development , transfer and decoding link and change the borders and lifting administrative degree and this is due to several , including political , economic , geographic and social factors

المقدمة :

على الرغم من تعدد الدراسات المختلفة من كتب ورسائل جامعية وبحوث علمية [١] التي تناولت دراسة تاريخ سوريا في العهد العثماني الأخير إلا أن معظم هذه الدراسات لم تتطرق إلى التغييرات التي أجرتها الدولة العثمانية على التقسيمات الإدارية في المناطق التي تتشكل منها سوريا الحالية وخاصة خلال الحرب العالمية الأولى، ويبدو أن قصور تلك الدراسات كان مرده إلى قلة المصادر الأصيلة وشحتها وخاصة في المدة الواقعة بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨م ، واعتماد الباحثين على الحوليات العثمانية (السالنامات)[٢] سواء كانت العمومية منها أو الخاصة والتي كان صدورها محدوداً ومتقطعاً في العقد الثاني من القرن العشرين، ففي ما يتعلق بالسالنامات الخاصة بولاية سوريا فكان آخر عدد صدر منها هو العدد (٣٢) عام ١٩٠٠م، في حين كان آخر عدد صدر من سالنامة ولاية حلب في عام ١٩٠٨م وحمل العدد (٣٥)، أما متصرفية دير الزور فلم يصدر عنها أي سالنامة وقد اعتمد الباحثين في تدوين تاريخها على سالنامات ولاية حلب تارة، وسالنامات الدولة العثمانية العمومية تارة أخرى. أما السالنامات العمومية للدولة العثمانية فقد انقطعت عن الصدور خلال الحرب العالمية الأولى ولم يصدر سوى عدد واحد في عام ١٩١٧م وكانت معلوماته غير دقيقة لخروج مناطق عدة من السيطرة العثمانية كولاية والحجاز ، وولاية البصرة ، وجزء من ولاية بغداد... الخ . ومن هنا كان هذا سبباً في عدم تمكن الباحثين من متابعة تطور وتغير التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية وولاياتها المختلفة.

تكمن أهمية البحث لمتابعته الدقيقة للمتغيرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية في (الجمهورية العربية السورية حالياً) التي كانت خلال العهد العثماني الأخير تتشكل إدارياً من ولايتي سوريا حلب ومتصرفية دير الزور وخاصة في المناطق المتاخمة للولايات العثمانية الأخرى التي تمثل حالياً (الجمهورية التركية) ، بسبب اعتماد البحث على تقويم وقايع الجريدة الرسمية للدولة العثمانية التي تابعت بدقة التغييرات في التقسيمات الإدارية في عموم إرجاء الدولة العثمانية ومنها منطقة الدراسة خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين .

المحور الأول: جريدة تقويم وقايع .

للصحف أهمية كبيرة بين مصادر مؤرِّخ المنطقة العربية خلال العهد العثماني لما تنقله من أخبار ومعلومات متنوعة ومختلفة ذات الأهمية للباحث التي لا يجدها في المصادر التاريخية الأخرى التي تكتب عادة بعد الحدث بحينٍ . وكانت جريدة تقويم وقايع هي أول صحفية رسمية تصدر في الدولة العثمانية، وقد صدر العدد الأول منها في ٢٥ جُمادى الأولى ١٢٤٧هـ / ١٣ تشرين الأول ١٨٣١م [٣] في عهد السلطان العثماني محمود الثاني ، كجزء من حملة الإصلاحات التي بدأت في عهده ، وكان قاضي مكة شيخ زاده أسعد أفندي أول ناظر (مدير) لها، وكانت تصدر مرة واحدة في الأسبوع ، واشتراكها السنوي (١٢٠) قرش [٤] . ولم يكن صدورها منتظم بل توقف في عام ١٨٧٨م وكان آخر عدد صدر منها في ذلك العام هو العدد (٢١١٨) في ١٤ آذار ١٨٧٨م [٥] ، وعادت إلى الصدور مرة أخرى في عام ١٨٩١م لتتوقف عن الصدور مرة ثانية في عام ١٨٩٢م وكان آخر عدد صدر منها هو العدد (٢٣٨) في ٢٠ آذار ١٨٩٢م [٦] ، إذ أمر السلطان عبد الحميد الثاني إيقاف إصدارها بحجة الأخطاء المطبعية الواردة فيها ، وقد استمر وقوفها حتى الانقلاب التي قادته جماعة الاتحاد والترقي ضده [٧] في عام ١٩٠٨م ، إذ أستأنف صدورها في ٢٨ أيلول ١٩٠٨م حينما صدر العدد (١) من السنة الأولى في ذلك التاريخ [٨] . وصار صدورها يومياً وكانت تحمل (دولت عليه عثمانيه نك جريده رسميه سيدر) أي جريدة الدولة العثمانية الرسمية [٩]. وكان التاريخ المستخدم في الجريدة منذ تاريخ صدورها وحتى وقوفها هو التاريخين الرومي المالي [١٠] والهجري القمري [١١] ، وأحياناً تم وضع التاريخ الميلادي[١٢]. ومنذ إعادة صدورها في عام ١٩٠٨م بدأ استخدام رقم لسنة الصدور إضافة إلى رقم العدد [١٣]. وقد استمر صدورها حتى عام ١٩٢٢م إذ صدر العدد الأخير منها (٤٦٠٨) في يوم السبت ١٢ ربيع الأول ١٣٤١هـ / ٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م[١٤] .

وقد نشرت تقويم وقايع تفاصيلَ بالغةَ الدِّقة ، عن مختلف الجوانب السياسية ، والإدارية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، فنشرت نصوصَ تشكيل الحكومات العثمانية المختلفة وهيكلها الإداري ، وفرامين تعيين الوزراء والولاة [١٥] ، وأخبار التبدلات الإدارية لمختلف موظفي الدولة العثمانية بولاياتها المتعددة [١٦] ، ونصوص القوانين المختلفة [١٧]، وواقع الأجهزة الحكومية ، واقتراحات إصلاحها، والمشاريع العامَّة التي تقومُ بها الحكومة ، ونصوص القوانين والتعليمات والأوامر السُّلطانية [١٨]، وأحوال الزراعة، والتِّجارة، والصناعة [١٩]، وحالة المدارس والتعليم، وما إلى ذلك من شؤونٍ مختلفة فهي لسان حال الحكومة

العثمانية، بل أنها نشرت حتى محاضر مجلس المبعوثان العثماني [٢٠] ، إضافة إلى الأخبار المحلية والخارجية مع بعض الاهتمامات الأخرى كنشر الإعلانات[٢١] .

المحور الثاني: التقسيمات الإدارية العثمانية في ولايات سوريا عام ١٩٠٨م .

يقصد بالتقسيمات الإدارية هي الوحدات الإدارية التي تألفت منها الدولة العثمانية بولاياتها المختلفة، وقد وردت مواد قانونية عدة في القوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية لتنظيم إدارة الولايات وتقسيماتها الإدارية، ومنها قانون الولايات الصادر في ٧ جمادى الآخرة ١٢٨١هـ / ٧ تشرين الثاني ١٨٦٤م[٢٢]، وقانون إدارة الولايات العمومية الصادر عام ٢٩ شوال ١٢٨٧هـ/٢٢ كانون الثاني١٨٧١م[٢٣]. وفي ١١ ربيع الأول ١٢٩٣هـ/٤ حزيران ١٨٧٦م أصدرت الحكومة العثمانية قانون إدارة النواحي [٢٤]. كما أصدرت الدولة العثمانية قانون الإدارة العمومية للولايات في ١٧ ربيع الآخر ١٣٣١هـ / ٢٥ آذار ١٩١٣م[٢٥]. كانت سوريا الحالية في عام ١٩٠٨م تتشكل إدارياً من ولاية سوريا [٢٦] وولاية حلب [٢٧] ومتصرفية دير الزور[٢٨] ، وكانت تلك الولايات تتألف من عدد كبير من الوحدات الإدارية وعلى النحو الآتي:

١- ولاية سوريا: ولاية عربية - عثمانية مركزها مدينة الشام (دمشق) [٢٩] ، تشكلت إدارياً في عام ١٨٦٥م [٣٠]، وكان أول والي عثماني يعين عليها هو راشد محمد باشا (١٨٦٥ – ١٨٧١م) [٣١]. يحدها من جهة الشمال ولاية حلب ، ومن الشرق متصرفية دير الزور وبادية الشام ، ومن الجنوب ولاية الحجاز ، ومن الغرب ولاية بيروت ومتصرفيتي جبل لبنان والقدس [٣٢]. قدرت مساحتها في عام ١٩٠٨م بحوالي (٩٥,٩٠٠) كم٢ [٣٣] . وكانت تقسيماتها الإدارية في عام ١٩٠٨م على النحو الآتي[٣٤] :

جدول رقم (١) التقسيمات الإدارية في ولاية سوريا في عام ١٩٠٨م

اللواء	مركزه الإداري	القضاء	مركزه الإداري	الناحية	عدد القرى القضاء
الشام [٣٥]	دمشق	-	-	-	٥٥
		بعلبك	بعلبك	الفاكهة	٧٦
				تمنين التحتا	
		بقاع العزيز	المعلقة	البقاع الشرقي	٦٠
		دوما	دوما	دير سلمان	٤٦
		النبك	النبك	قطيفة	٣٠
				حوش عرب	
		القنيطرة	القنيطرة	مجدل الشمس	٤٦
				الزوية	
				الجولان	
		وادي العجم	قطنا	طيبة	٣٩
		الزبداني	الزبداني	-	٣١
		حاصبيا	حاصبيا	-	٢١
		راشيا	راشيا	-	٢١
حماة [٣٦]	حماة	-	-	علا	٩٥
				صليب	
		حمص	حمص	قصير	١٠٩
				بوير	
				غور	
				دير فور	
				ايكي قبولي	
		سليمية	سليمية	شيخ علي	٥٢

				كاسون	
				معر الشحور	
			الحميدية	عين الكروم	٨٦
		مصياف		بيرة الجرد	
				خربة حذور	
حوران [٣٧]	الشيخ سعد	-	-	غباغب	١٢٠
				جاسم	
		إربد	عجلون	كفرنجة	١٢٠
				الكورة	
			ازرع	-	٤٢
		السويداء	السويداء	بوسان	٩٤
		بصر الحرير	بصر الحرير	-	٣٦
		درعا	درعا	بصرى أسكي الشام	٣١
		صلخد	صلخد	-	-
		عاهرة	عاهرة	شهبا	٣٥
الكرك [٣٨]	الكرك		-	ذيبان	٢٦
				خنزيرة	
		السلط	السلط	ثمد مأدبا	٩
				الجيزة	
				عمّان [٣٩]	
		معان	معان	شوبك	-
		الطفيلة	الطفيلة	-	-

٢- ولاية حلب: ولاية عربية – عثمانية مركزها مدينة حلب ، تشكلت إدارياً في أوائل عام ١٨٦٦م[٤٠]، وكان أول والي عُين فيها هو أحمد جودت باشا (١٨٦٦ – ١٨٦٨م)[٤١]، يحدها من جهة الشمال ولاية سيواس ، ومن الشمال الشرقي ولاية معمورة العزيز ، ومن الشرق ولاية ديار بكر ومتصرفية دير الزور ، ومن الجنوب والجنوب الغربي ولاية سوريا ، ومن الغرب ولاية أدنة والبحر المتوسط[٤٢]. تقع الولاية فلكياً بين خطي الطول ٣٣،٣٠ – ٣٧ شرقاً ، ودائرتي العرض ٢٩،٣٥ – ٣٨،٣٦ شمالاً[٤٣]. قدرت مساحة الولاية في عام ١٩٠٨م بحوالي (٨٦,٠٠٠) كم٢ [٤٤] . وكانت تقسيمات الولاية الإدارية في عام ١٩٠٨م على النحو الآتي[٤٥] :

جدول رقم (٢) التقسيمات الإدارية في ولاية حلب عام ١٩٠٨م

اللواء	مركزه	القضاء	مركزه	الناحية	عدد القرى القضاء
حلب [٤٦]	حلب	عينتاب	عينتاب	اورل	٢٠٧
				رشي	
				قزلحصار	
				تلبشار	
				هزك	
				جاربين	
				جكده	
				قزيق	
		كليس	كليس	إعزاز تركمان	٤٦٩
				إعزاز فلاح	
				منبج	
				موسى بكلو	
				شقاغي	
				عميكي	
				اوقجي عز الدين	

				شيخلر	
				جوم	
		اسكندرون (الاسكندرونة)	اسكندرون	ارسوز	٣٤
		أنطاكية	انطاكية	القصير	١٧٣
				السويدية	
				قره مورط	
				حربية	
		ادلب	ادلب	اريحا	١١٧
				سرمين	
				معرة مصرين	
		حارم	كفر تحاريم	ريحانية	١٧٤
				باريشا	
		بيلان	بيلان	-	٥٢
		معرة النعمان	معرة النعمان	-	١٦٧
		باب جبول	باب جبول	ايلبكلو	١٩٨
		جسر شغور	جسر شغور	قلعة مضيق	١١١
				بداما	
				دركوش	
				اردو	
		جبل سمعان		-	١١٣
		منبج	منبج	مسعودية	١٣٦
		الرقة	الرقة	-	٨٣
أورفا [٤٧]	اورفا	-	-	بوز آباد	٣٨٢
				اويم اغاج	
				دوكرلو	
				قبا حيدر	
				جاي قبو	
				حران	
		بيره جك	بيره جك	-	١٣٤
		روم قلعة	خلفتي	عربان	١٨٤
				بازيكي	
				مرزمان	
				رشي	
		سروج	سروج	-	٢٣٨
		حران	اولان اغجه قلعة	حران	٢٤٨
				قره موق	
				تركمان جلابي	
مرعش [٤٨]	مرعش	-	-	أطراف شهر	١١٢
				برتيز	
				يكيجه قلعة	
				خرطلب	
				جاستل	
				نادرلو	
				جقاللي	
				شكراوية	
		الزيتون	الزيتون	فرنس	٣٦
		البستان	البستان	افسوس	١٥٣
		كوكسون	كوكسون	اندرين	٨١
		بازارجق	بغدين كبير	طاغلي	٨٨
				بوز اغا اطملوسي	
				سنمنلي	
				اوفه جقلي	

				قوشجي جريدي	
				قنجلو	
				أطراف شهر	

٣- متصرفية دير الزور[٤٩]: متصرفية مستقلة تشكلت إدارياً في عام ١٨٨١م وارتبطت إدارياً بالحكومة العثمانية المركزية في إسطنبول [٥٠] . أما حدودها فهي من الشمال يحدها ولايتي حلب وديار بكر، ومن الشرق ولايتي بغداد والموصل ، وغرباً ولايتي حلب وسوريا ، ومن الجنوب بادية الشام[٥١]، تقع المتصرفية فلكياً بين خطي الطول ٣٥،١٥ – ٣٥،٢٩ شرقاً ، ودائرتي العرض ٣٤ – ٣٧،١٠ شمالاً [٥٢]، قدرت مساحتها في عام ١٩٠٨م بحوالي (٧٨٠٠٠) كم٢ [٥٣]. أما تقسيماتها الإدارية فكانت على النحو الآتي[٥٤]:

جدول رقم (٣) التقسيمات الإدارية في متصرفية دير الزور عام ١٩٠٨م

القضاء	الناحية	عدد القرى
الدير	سبخة	٧٢
	تدمر	
	كوكب	
رأس العين	-	١٤
عشارة	البصيرة	٣٤
ألبو كمال	-	١٩

ومن الجدير بالذكر أن مدينة اللاذقية السورية كانت في العهد العثماني الأخير ضمن ولاية بيروت ، إذ شكلت لواءاً اسمه اللاذقية ضم في عام ١٩٠٨م أربعة أقضية هي اللاذقية وجبلة وصهيون ومرقب ، وثلاث نواح هي باير وبسيط وقدموس ، و(٩٠٤) قرية [٥٥] .

المحور الثالث: التغييرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية بين عامي ١٩٠٨ – ١٩١٤م .

شهدت التقسيمات الإدارية في ولايتي سوريا وحلب ومتصرفية دير الزور تغييرات عدة سواء كان فك ارتباط أو تغيير التبعية الإدارية وهي على النحو الآتي:

١- فك الارتباط أو التبعية الإدارية من الولايات السورية :

في نيسان عام ١٩١٠م قررت الحكومة العثمانية فك ارتباط لواء أورفا بكافة وحداته الإدارية من ولاية حلب وجعله متصرفية مستقلة ترتبط مباشرة باسطنبول [٥٦]، ويبدو أن السبب في ذلك مرده إلى حدوث بعض الاضطرابات والفتن بين سكان اللواء من الكرد والأرمن لذلك رأت الحكومة العثمانية ضرورة تعزيز سلطتها في اللواء الذي يجاور بعض الولايات العثمانية الأخرى. وكانت أهم الآثار المترتبة على فصل لواء أورفا من ولاية هو تقليص مساحة الولاية إذ فقدت الولاية مساحة قدرها (٨٣٦٥)[٥٧]، فضلا عن أن الولاية فقدت عدداً من وحداتها الإدارية بلغ (٥) أقضية، و(١٣) ناحية، وعدد كبير من القرى .

٢- فك الارتباط الإداري والنقل داخل الولايات السورية :

قررت الحكومة العثمانية في ٢١ آذار ١٩١٢م فك الارتباط الإداري لناحية تدمر من متصرفية دير الزور وإلحاقها إدارياً بقضاء حمص المرتبط بلواء حماة في ولاية سوريا [٥٨] . وكان السبب في ذلك هو العلاقات التجارية لأهالي ناحية تدمر مع قضاء حمص ، وقرب موقعها الجغرافي منه [٥٩] .

٣- الاستحداثات الإدارية :

شهدت الولايات العثمانية في سوريا استحداث عدد من الوحدات الإدارية من خلال رفع الدرجة الإدارية لبعض الوحدات ، واستحداث وحدات إدارية جديدة ، ففي ٩ أيلول ١٩١١م أصدرت الحكومة العثمانية قراراً تم بموجبه اتخاذ قضاء درعا مركزاً إدارياً للواء حوران[٦٠] . وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩١١م أصدرت الدولة العثمانية قراراً تضمن عدة تغيرات إدارية في لواء حوران المرتبط بولاية سوريا كانت على النحو الآتي [٦١]:

أ- رفع الدرجة الإدارية لناحية بصرى أسكي الشام إلى قضاء مرتبط إدارياً بلواء حوران ، واستحداث ناحيتين جديدتين هما مسلح ، وعرس وربطهما إدارياً بذلك القضاء

ب- إنزال الدرجة الإدارية لقضاء صلخد إلى ناحية ملحقة بقضاء بصرى أسكي الشام .

ت- استحداث قضاء مسمية ، واستحدثت معه أيضاً ناحية مراد اللواء التي ربطت به إدارياً .

وفي ١٢ شباط ١٩١٢م قررت الحكومة العثمانية إعادة تشكيل ناحيتي كفرنجة والكورة إدارياً وربطهما مجدداً بقضاء عجلون ضمن لواء حوران [٦٢] . وفي ٧ تموز ١٩١٢م قررت الحكومة العثمانية تقسيم قصبة آلبو كمال مركز القضاء إلى ثلاث محلات هي الوسطى والشرقية والغربية [٦٣]. وفي ٣١ تشرين الأول ١٩١٣م قررت الحكومة العثمانية رفع الدرجة الإدارية لقضاء عينتاب إلى لواء يرتبط بولاية حلب [٦٤]، وقد ربط به قضاء روم قلعة بعد فصله من لواء اورفا [٦٥] . كما تم رفع الدرجة الإدارية لقرية الكسرة ومراط ضمن قضاء الدير مركز متصرفية دير الزور إلى ناحية ترتبط بذلك القضاء وفق القرار الذي أصدرته الحكومة العثمانية في ٣١ تشرين الأول ١٩١٣م [٦٦] .

٤- مراكز الوحدات الإدارية :

تم اتخاذ قرية الحسكة مركزاً إدارياً لقضاء رأس العين ضمن متصرفية دير الزور وفق القرار الذي أصدرته الحكومة العثمانية في ٢٨ آذار ١٩١١م [٦٧] . وجاء ذلك القرار بعد النمو الحضري الذي شهدته تلك القرية التي كانت أواخر عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني سوى عبارة عن براري موحشة ليس فيها سوى ثكنة عسكرية صغيرة هي كتيبة البغالة مهمتها حفظ الأمن بين عشائر تلك المنطقة [٦٨]. كما أصدرت الدولة العثمانية قراراً في ٩ أيلول ١٩١١م تم بموجبه اتخاذ قضاء درعا مركزاً إدارياً للواء حوران [٦٩] . وفي ١٦ كانون الأول ١٩١١م قررت الحكومة العثمانية اتخاذ قضاء جبل سمعان مركزاً إدارياً للواء حلب [٧٠] . واتخاذ قرية عسال الورد مركزاً إدارياً لناحية حوش عرب المرتبطة بقضاء النبك ضمن لواء الشام في ولاية سوريا وفق القرار الذي أصدرته الحكومة العثمانية بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩١٢م [٧١] .

٥- أسماء الوحدات الإدارية :

قررت الحكومة العثمانية في ٢٣ آذار ١٩١٢م احتفاظ قضاء العمرانية في لواء حماة باسمه ، وكان صدور ذلك القرار جاء نتيجة لوجود قضائين في الدولة العثمانية يحملان الاسم ذاته هما قضاء العمرانية في ولاية سوريا [٧٢] ، والآخر قضاء العمرانية ضمن لواء جبل بركت في ولاية ادنة ، الذي قررت الحكومة العثمانية في عام ١٩١٢م تغير اسمه إلى درت بول [٧٣] .

المحور الرابع : التغييرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية بين عامي ١٩١٤ – ١٩١٨م .

١- فك الارتباط أو التبعية الإدارية من الولايات السورية وإليها :

قررت الحكومة العثمانية في ٦ آذار ١٩١٥م فك ارتباط لواء مرعش بكافة وحداته الإدارية من ولاية حلب وجعله متصرفية مستقلة ترتبط مباشرة باسطنبول [٧٤] ، وبعد فصل لواء مرعش فقدت ولاية حلب جزءاً من أراضيها قدرت مساحته بحوالي (١٠٤٠٠) كم٢ [٧٥] ، كما فقدت عدد من وحداتها الإدارية بلغت (٥) أقضية ، و(١٨) ناحية . وبعد فصل لوائي أورفا ومرعش من ولاية حلب قدرت مساحتها بحوالي (٧٠٣٠٠) كم٢ [٧٦] . وفي ١٠ شباط ١٩١٨م أصدرت الدولة العثمانية قراراً بتعديل الحدود بين متصرفيتي أورفا ودير الزور ، تضمن فك ارتباط بعض الأراضي الواقعة جنوب متصرفية أورفا والممتدة بمحاذاة نهر البليخ من موقع تل السمن إلى قرية جعبر وإلحاقها بمتصرفية دير الزور[٧٧] .

٢- فك الارتباط الإداري والنقل داخل الولايات السورية :

في ١٨ تموز ١٩١٨م أصدرت الحكومة العثمانية قراراً بنقل عدد من القرى والنواح والاقضية في بعض الولايات العثمانية كان من بينها ولاية سوريا ، إذ تم نقل قرية رياق من قضاء البقاع إلى قضاء بعلبك ، ونقل قرى براق ، وبويضان ، وبلى ، وأم العواميد ، وأم القصور ، ومرجانة ، وزغير ، ودير علي وماجدية من قضاء وادي العجم ضمن لواء الشام إلى قضاء مسمية في لواء حوران ، كما تم نقل قرية سرعين من قضاء البقاع في لواء الشام إلى قضاء مسمية . وأيضاً تم اتخاذ قرية دير علي مركزاً إدارياً لقضاء مسمية [٧٨] .

٣- الاستحداثات الإدارية :

اصدرت الحكومة العثمانية في ١١ آذار ١٩١٦م قراراً باستحداث قضاء جديد هو قضاء الجوف[٧٩] وربطه إدارياً بلواء الشام ضمن ولاية سوريا [٨٠] ، وكان استحداثه بسبب أهميته بوصفه ملتقى للطرق بين سوريا والحجاز والعراق [٨١] . وفي ٩ آذار ١٩١٨م أصدرت الحكومة العثمانية قراراً باستحداث ثلاثة (متصرفيات) أو ألوية مستقلة إدارياً مرتبطة باسطنبول مباشرة ، في منطقة الجزيرة الفراتية [٨٢] كان من بينها متصرفية الخابور وضمت قضاء رأس العين بعد فصله من متصرفية دير الزور[٨٣]. وأخذت أهمية منطقة الخابور تزداد منذ عام ١٨٨٠م حينما قامت الحكومة العثمانية بتوزيع الأراضي الزراعية على عشائر تلك المنطقة وأهمها عشائر الجبور والشرابيين والمعامرة والبقارة ، من تشجيع الاستقرار في تلك المنطقة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي الذي كان أهم موارد الدولة العثمانية[٨٤] .

كما أصدرت الحكومة العثمانية في ١٢ نيسان ١٩١٨م قانون تعديل التشكيلات الإدارية وحدود ولاية حلب وتالف القانون من عدة مواد قانونية منها [٨٥]:

المادة (١) : حول الحدود الإدارية .

المادة (٢) : نصت على فك ارتباط قضاء معرة النعمان وقضاء جسر شغور وناحية مضيق من لواء حلب وربطها إدارياً بلواء حماة ضمن ولاية سورية .

المادة (٣) : نصت على أن التقسيمات الإدارية الجدية لولاية حلب تتشكل من :

أ- لواء حلب ويضم أقضية جبل سمعان ، وباب جبول ، وإدلب ، واستحداث ثلاث أقضية جديدة ترتبط بهذا اللواء هي خناصر ، واوغوزخان ، ومسكنة .

ب- لواء عينتاب ويضم قضائي منبج ، ونزيب .

ت- لواء كليس ويضم أقضية ايل بكلي (ايلبكلو) ، وعزية ، وجوم .

ث- لواء أنطاكية ويتألف من أقضية الاسكندرون ، وجسر شغور ، وريحانية ، وقيريق خان .

المادة (٤) : نصت على إلغاء جميع النواح التي كانت في السابق ترتبط بولاية حلب .

المحور الخامس : **تطور التقسيمات الإدارية التي لم ترد في جريدة تقويم وقايع** .

شهدت التقسيمات الإدارية في الولايات السورية خلال العهد العثماني بعض التغيرات التي أغفلتها أو لم تذكرها جريدة تقويم وقايع ومن تلك التغيرات هي:

١- في عام ١٩٠٩م قررت الحكومة العثمانية تغير اسم قضاء الحميدية في لواء حماة ضمن ولاية سوريا إلى اسم العمرانية وذلك بعد عزل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني التي سمي ذلك القضاء تيمناً باسمه[٨٦].

٢- كما قررت الحكومة العثمانية في عام ١٩٠٩م فك الارتباط الإداري لناحية القائم الملحقة بقضاء عانة [٨٧] ضمن لواء وولاية بغداد ، وإلحاقه بقضاء آلبو كمال ضمن متصرفية دير الزور [٨٨] .

٣- إلغاء ناحية تمنين التحتا المرتبطة بقضاء بعلبك في لواء الشام عام ١٩١١م [٨٩] .

٤- استحداث ناحيتين هما الشدادة (الشدادي) والصور في عام ١٩١٢م وربطها إدارياً بقضاء الدير مركز متصرفية دير الزور[٩٠] .

٥- إلغاء ناحية غباغب المرتبطة بمركز لواء حوران في عام ١٩١٢م [٩١] .

٦- إلغاء قضاء عاهرة المرتبط بلواء حوران ، وربط ناحية شهبا كانت ملحقة به بقضاء السويداء [٩٢] .

٧- إعادة الاستحداث الإداري لبلدة عاهرة بدرجة ناحية ترتبط بقضاء السويداء في عام ١٩١٢م [٩٣] .

٨- في عام ١٩١٢م تم استحداث ثلاث نواح جديدة هي الرمثة والمسيفرة ومزيريب وقد ربطت إداريا بقضاء درعا مركز لواء حوران [٩٤] .

٩- إعادة استحداث ناحيتين جديدتين هما عرى [٩٥] وسالة [٩٦] وربطهما إدارياً بقضاء بصرى أسكي الشام في عام ١٩١٢م (٩٧) . وإعادة استحداث ناحية شمسكين (٩٨) وربطها بقضاء ازرع عام ١٩١٢م (٩٩) .

١٠- في عام ١٩١٢م استحدثت ناحيتين جديدتين هما ملح ونوى اللتين تم ربطهما إدارياً بقضاء ازرع (١٠٠) . كما تم استحداث ناحيتين جديدتين في لواء الكرك هما ناحية العراق وربطت بمركز لواء الكرك ، وناحية وادي موسى وربطت بقضاء معان (١٠١) .

١١- إنزال الدرجة الإدارية لبصر الحرير من قضاء إلى ناحية ترتبط بقضاء ازرع عام ١٩١٢م (١٠٢) .

١٢- فك ارتباط قضاء عانة مع ناحيتي حديثة وجبة آلوس ، من ولاية بغداد في عام ١٩١٤م ، وإلحاقه إدارياً بمتصرفية دير الزور (١٠٣) .

١٣- كان العامل الجغرافي هو السبب الرئيس في فك ارتباط ناحية القائم وقضاء عانة من ولاية بغداد إلى متصرفية دير الزور ، إذ كان يبعد قضاء عنة مسافة (٢٦٣) كم عن مركز ولاية بغداد ، بينما كانت المسافة بين القضاء ومركز متصرفية دير الزور هي (١٥٠) كم (١٠٤) .

١٤- في عام ١٩١٧م قررت الحكومة العثمانية إعادة إلحاق قضاء الرقة (١٠٥) بمتصرفية دير الزور بعد فك ارتباط الإداري من ولاية حلب (١٠٦) .

الخاتمة :

١- كانت الجريدة الرسمية للدولة العثمانية (تقويم وقايع) مصدراً أساسياً لتتبع التطورات التي جرت على الوحدات الإدارية في الدولة العثمانية بما فيها الوحدات الإدارية في ولايتي سوريا وحلب ومتصرفية دير الزور ، إذ احتوت على القرارات أو الإرادات السنية التي أصدرتها الحكومة العثمانية بشأن الاستحداثات الإدارية وفك الارتباط والنقل والإلغاء وتغير الحدود وتبديل مسميات الوحدات الإدارية ، فكانت هذه الجريدة بحق المصدر الأول والأخير في هذا الجانب ولا سيما في المدة المحصورة بين عامي ١٩٠٨ – ١٩١٨م .

٢- عملت حكومة الاتحاد والترقي العثمانية على فصل عدد من المناطق التي ضمتها إلى ولاية حلب منذ تشكيها عام ١٨٦٦، وكانت ولاية حلب الأكثر تضرراً من سياسة فك الارتباط أو الفصل إذ تقلصت مساحتها من (٨٦,٠٠٠) في عام ١٩٠٨م إلى (٣٩,٤٧٨) عام ١٩١٧ وكان السبب في ذلك وقوع حلب ضمن مناطق التماس الحدودي التركي– العربي وبعبارة أخرى لوقوعها شمال سوريا بمحاذاة الأراضي التركية

٣- استحداث وحدات إدارية في منطقة الجزيرة الفراتية ، نتيجة للنمو السكاني في منطقة الجزيرة وازدياد أهميتها الزراعية بالنسبة للدولة العثمانية بوصفها احد المناطق الزراعية التي ترفد الخزانة العثمانية بالأموال اللازمة .

٤- لم تكن المملكة الأردنية الهاشمية الحالية تشكل وحدة إدارية رئيسة تحمل اسم الأردن ، وإنما كانت عبارة عن بعض الوحدات الإدارية المرتبطة بولاية سوريا ، وهي لواء الكرك والاقضية المرتبطة به ، فضلاً عن بعض الوحدات الإدارية المرتبطة بلواء حوران . وبالتالي فأن مملكة الأردن لا يعود تاريخ تشكليها الإداري إلى العهد العثماني ، وإنما هي نتيجة للسياسات الاستعمارية البريطانية – الفرنسية في المنطقة التي تم تنفيذها بعد انتصار الحلفاء على الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى .

٥- تفكيك منطقة التماس الحدودي التركي - العربي إلى وحدات إدارية متعددة من اجل خلق مشاكل في هذه المناطق بعد خروج العثمانيين منها ، مما يعيق سيطرة المحتل الجديد سواء كان بريطانيا أو فرنسا .

٦- بقاء بعض المناطق السورية كالاسكندرونة وإنطاكية مرتبطة إدارياً بولاية حلب حتى خروج العثمانيين منها ودخول الفرنسيين إليها ، تلك المناطق التي ضمت فيما بعد إلى تركيا ، وهذا يعني اعتراف الدولة العثمانية حتى أواخر عام ١٩١٨م بتبعية تلك المناطق لولاية حلب العربية وأنها جزءاً من أراضيها ، لو كانت تعتقد أنها أراضي تركية لفصلتها كغيرها من المناطق الأخرى كمرعش وأورفا ، وبالتالي بطلان ضم هذه الأراضي فيما بعد إلى الجمهورية التركية .

٧- في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا تعملان سراً وفقاً لاتفاقية سايكس– بيكو على تقسيم أو تمزيق منطقة الشرق الأوسط التي كانت معظمها خاضعة للحكم العثماني، فأن الحكومة العثمانية هي الأخرى عملت على تفتيت المنطقة وخاصة شمال سوريا وسلخها لبعض المناطق من ولاية حلب كلواء مرعش لتفويت الفرصة على بريطانيا وفرنسا على تقسيم تلك الأراضي باعتبارها جزءاً من الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني

٨- طرأت على الوحدات الإدارية في ولايتي سوريا وحلب ومتصرفية دير الزور العديد من التغيرات الإدارية من استحداث ونقل وفك ارتباط وتغير حدود ورفع درجة إدارية وهذا مرده إلى عوامل عدة منها السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية .

الملاحق :

ملحق رقم (١) خارطة ولاية سوريا عام ١٩٠٥م [١٠٧]

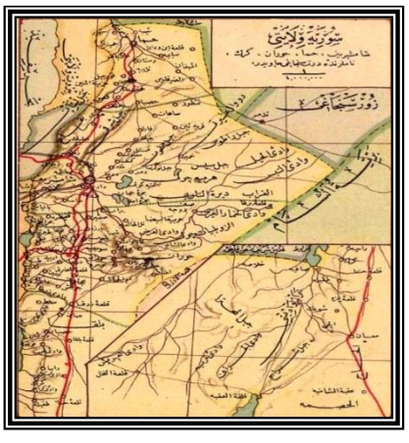

ملحق رقم (٢) خارطة ولاية حلب عام ١٩٠٧م [١٠٨]

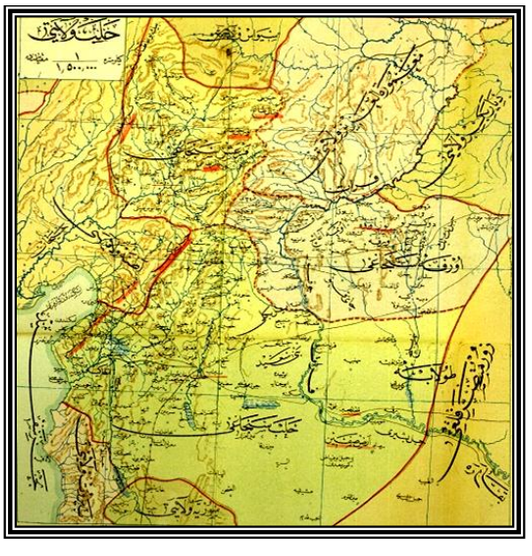

ملحق رقم (٣) خارطة متصرفية دير الزور عام ١٩٠٧م [١٠٩]

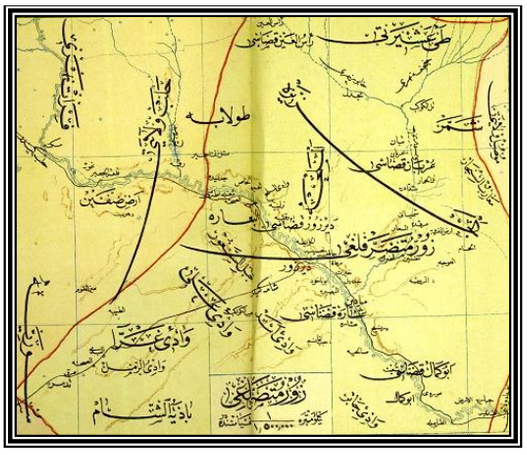

ملحق رقم (٤) قرار رفع الدرجة الإدارية لقضاء عينتاب إلى لواء ضمن ولاية حلب عام ١٩١٣م ، وقرار استحداث ناحية الكسرة ومراط في متصرفية دير الزور عام ١٩١٣م [١١٠] .

ملحق رقم (٥) قرار باستحداث متصرفية أو لواء الخابور في عام ١٩١٨م ، وقرار تعديل الحدود والتقسيمات الإدارية لولاية حلب عام ١٩١٨م (١١١) .

الهوامش :

(١) رامي وحيد الدين الضللي، الحياة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في متصرفية دير الزور في الفترة ما بين (١٢٩٢هـ / ١٨٨١م – ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب للعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص٦٢ ؛ حنان حسين تقالة ، تطور التقسيمات الإدارية لبلاد الشام في ظل الاحتلال العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب للعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٥ – ١٦٤ ؛ عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤- ١٩١٤ ، دار المعارف ، (القاهرة : ١٩٦٩) ، ص ٧١ – ٨٠ ؛ عمر صليبي ، لواء الزور في العصر العثماني إدارياً وسياسياً ، مطبعة دار العلم ، ط١ ، (دمشق : ١٩٩٦) ، ص ٨٠ ؛ احمد عزت عبد الكريم، (التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني الباشويات العثمانية والعصبيات الإقطاعية) ، مجلة حوليات كلية الآداب ، مج١ ، مايس / ١٩٥١ .

(٢) السالنامة : السالنامة لفظة فارسية تتألف من مقطعين هما (سال) أي سنة ، و(نامة) أي سجل أو كتاب ، فتعني الكتاب أو السجل السنوي . وهناك من يرى أنها بمثابة مجلة تشتمل على الأخبار الرئيسة لمختلف الولايات العثمانية التي تتعلق بالتعيينات والتنقلات بين الموظفين، والتقسيمات الإدارية ، والمعلومات الاقتصادية وفي مقدمتها الإحصائيات الخاصة بالمنتجات الزراعية ، وواردات ونفقات تلك الولايات ،.... الخ . تصنف السالنامات العثمانية إلى ثلاثة أصناف هي السالنامات العامة، والسالنامات الخاصة، والسالنامات التي تصدرها الولايات التابعة للدولة العثمانية . فالسالنامات العامة هي التي كانت تصدرها سنوياً الحكومة العثمانية المركزية في اسطنبول ، تضمنت معلومات تفصيلية عن الدولة العثمانية وولاياتها وتعرف باسم (سالنامة دولت علية عثمانية) أي سالنامة الدولة العلية العثمانية ، التي صدر أول عدد منها في عام ١٨٤٧م (١٢٦٣هـ) في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١م) ، في حين أن آخر عدد صدر منها كان في عام ١٩١٧م (١٣٣٣ – ١٣٣٤ مالية) أما السالنامات الخاصة فهي التي كانت تصدر من بعض الوزارات ودوائر الدولة العثمانية ، وهي على أنواع منها السالنامات التي تصدرها نظارة (وزارة) المعارف (التربية) باسم (سالنامة نظارت معارف عمومية) ، وسالنامة نظارت أمور خارجية ، أي سالنامة وزارة الشؤون الخارجية ، والسالنامة العسكرية ، وسالنامة البوستة (البريد) ، وغيرها من السالنامات . وكان الصنف الثالث من السالنامات له أهمية كبيرة في توثيق تاريخ الولايات العربية خلال الحكم العثماني ، وهذا الصنف يتمثل بالسالنامات التي كانت تصدرها السلطات العثمانية في الولايات العربية ، ومنها سالنامات ولايات سوريا وحلب ، وبغداد ، والبصرة ، والموصل ، وبيروت ، وطرابلس الغرب ، واليمن ، والحجاز ، وجبل لبنان . ينظر : فاضل مهدي بيات ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ، دار المدار الإسلامي ، ط١ ، (بيروت : ٢٠٠٣) ، ص ٢٠٦ ؛ إبراهيم خليل احمد ، السالنامات العثمانية وأهميتها في دراسة تاريخ العرب الحديث، مجلة دراسات تاريخية ، العدد الثاني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ، ص ٤٩ .

(٣) تقويم وقايع ، العدد ١ ، ٢٥ جُمادى الأولى ١٢٤٧هـ .

(4) Mehmet Zeki Pakalin , Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri , cilt 3 , (Istanbul : 1983) , p 389 .

(٥) تقويم وقايع ، العدد ٢١١٨ ، ١٠ ربيع الأول ١٢٩٥هـ / ٢ مارت ١٢٩٤ ر. م .

(٦) تقويم وقايع ، العدد ٢٣٨ ، ٢٠ شعبان ١٣٠٩هـ / ٧ مارت ١٣٠٧ ر . م .

(٧) عبد الحميد ابن السلطان عبد المجيد : ولد في عام ١٨٤٢م ، تعلم القراءة والكتابة ودرس اللغة العربية ، وسع من اطلاعاته وصار يُجيد اللغة العربية ، والفارسية ، والفرنسية ، والانكليزية ، والألمانية وأحياناً الروسية فضلاً عن التركية ، من هواياته مناقشته للعلماء ومناظرة المشايخ وجمع الكتب النادرة وممارسة فن الرسم . بويع سلطاناً في ١ أيلول ١٨٧٦م واتخذ من قصر يلدز مقراً له ، قام أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨م بانقلاب ضده ، واشترطوا عليه العمل والتقيد بالدستور (القانون الأساسي) فوافق على ذلك ، خُلع في عام ١٩٠٩م من قبل الاتحاديين ونُفي إلى سلانيك مدة ثلاثة أعوام لينقل بعدها إلى اسطنبول عام ١٩١٢م ليبقى تحت الحراسة المشددة حتى أواخر أيامه ، وفي عام ١٩١٨م اشتد مرضه ليتوفى في ١٠ شباط ١٩١٨م . لمزيد من التفصيل ينظر : أورخان محمد علي ، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده ، مكتبة دار الأنبار ، ط١ ، (الرمادي : ١٩٨٧) ، ص ٨٣ – ٩٣ ، ٣٣٥ – ٣٤٦ ؛ محمد مصطفى الهلالي ، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود ، دار الفكر ، ط١ ، (دمشق : ٢٠٠٤) .

(٨) تقويم وقايع ، برنجي سنة ، العدد ١ ، ٢ رمضان ١٣٢٦هـ / ١٥ أيلول ١٣٢٤ ر. م .

(٩) تقويم وقايع ، برنجي سنة ، العدد ٦ ، ٨ رمضان ١٣٢٦هـ / ٢١ أيلول ١٣٢٤ ر. م .

(١٠) السنة الرومية أو المالية : اسم للتاريخ المستخدم عند العثمانيين منذ عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م ، ويذكر في الوثائق الرسمية بالسنة المالية ، ونظراً لتقيده بالشهور الشمسية واعتبار بداية السنة فيه (شهر مارس / آذار) فيطلق عليه أيضاً التاريخ الرومي ، والفرق بين هذا التاريخ والتاريخ الميلادي هو (٥٨٤) سنة . فإذا أضيف للتاريخ الرومي – المالي هذا الرقم سوف نحصل على التاريخ الميلادي ، وإذا طرحنا هذا الرقم من أي تاريخ ميلادي سوف نحصل على التاريخ الرومي – المالي ، ولمن يريد مقارنة أو تحويل بين التواريخ الرومية – المالية والهجرية والميلادية فيراجع كل من : محمد صديق الجليلي ، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج ٢٣ ، بغداد ، ١٩٧٣م ، ص ٢٢٧ ؛

Faik Resit Unat , Hicri Tarihleri Miladi Tarihe Cevirme Kilavuzu , (Ankara : 1988) .

(١١) تقويم وقايع ، العدد ٢٠٠١ ، ١٦ رمضان ١٢٩٤هـ / ١٢ أيلول ١٢٩٣ ر. م .

(١٢) تقويم وقايع ، العدد ١ ، ١٦ شعبان ١٣٠٨هـ / ١٤ مارت ١٣٠٧ ر . م .

(١٣) تقويم وقايع ، برنجي سنة ، العدد ٢ ، ٣ رمضان ١٣٢٦هـ / ١٦ أيلول ١٣٢٤ ر. م .

(١٤) تقويم وقايع ، العدد ٤٦٠٨ ، ١٢ ربيع الأول ١٣٤١هـ / ٢ تشرين الثاني ١٣٢٨ ر . م .

(١٥) تقويم وقايع ، العدد ١٥٠٤ ، ١٢ جُمادى الأولى ١٢٨٩هـ .

(١٦) تقويم وقايع ، العدد ١٦٠١ ، ٢١ جُمادى الآخرة ١٢٩٠هـ .

(١٧) تقويم وقايع ، سكزنجي سنة ، العدد ٢٦٤٨ ، ١٨ ذي القعدة ١٣٣٤هـ / ٣ أيلول ١٣٢٢ مالية .

(١٨) تقويم وقايع ، اوجنجي سنة ، العدد ٧٢٠ ، ١١ محرم ١٣٢٩ هـ / ٣٠ كانون الأول ١٣٢٦ مالية .

(١٩) تقويم وقايع ، سكزنجي سنة ، العدد ٢٦٦٨ ، ٨ ذو الحجة ١٣٣٤هـ / ٢٣ أيلول ١٣٣٢ مالية .

(٢٠) تقويم وقائع ، برنجي سنة ، العدد ١٢٧ ، ٢٧ محرم ١٣٢٧هـ / ٦ شباط ١٣٢٤ر، ص ٧ .

(٢١) محمود عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان ١١٧– ١١٨، حزيران ٢٠١٢ ، ص ٣٨٠

(٢٢) مما جاء في ديباجته بخصوص الوحدات الإدارية : " إن قطعات الممالك المحروسة السلطانية المتعددة تقسم إلى دوائر متعددة بالنظر إلى مناسبات الألوية ، وكل دائرة تسمى ولاية " . وجاء في المادة (٢) : " كل دائرة (ولاية) مع السنجق الذي توجد به الإدارة المركزية سوية تقسم إلى ألوية في كل سنجق منها تكون إدارة متصرفية واحدة ، والمدينة التي هي رأس لواء تكون مقراً " . ونصت المادة (٣) على أن : " كل سنجق يقسم إلى قضاءات (أقضية) متعددة ، كل قضاء منها قائممقامية واحدة والقصبة الرئيسة لكل قضاء تكون مقراً للقائممقام " . المادة (٤) : " كل قضاء يقسم إلى قرى ... ، والدوائر الصغرى الحاصلة من اجتماع بعض القرى لا يمكن أن تكون قضاءاً مستقلاً بحسب الموقع فتدار إلحاقاً إلى قضاء آخر وتعتبر نواحي " . المادة (٥) : " كل خمسين بيتاً لا اقل من القصبات والمدائن يعتبر محلة واحدة ، وكل محلة تكون بحكم قرية واحدة " . ينظر : دستور ، جلد أول ، مطبعة عامرة ، (أستانبول : ١٢٨٩) ، ص ٦٠٨ .

(٢٣) نصت المادة (١) من القانون على : " تقسم الولايات إلى ألوية والألوية إلى قضاءات (أقضية) والقضاءات إلى نواحي والنواحي إلى قرى ، ووالي الولاية هو رئيس الإدارة العمومية ومرجعها " . والمادة (٥٠) : " ينقسم كل قضاء إلى دائرة واحدة أو عدة دوائر بحسب قرب ومناسبات ما يوجد داخل كل دائرة إدارته من القرى والمزارع ويطلق على هذه الدوائر اسم نواحي " . أما المادة (٥١) : " يكون لكل ناحية مركز إدارة ليناظر على الدائرة ويشترط وجود هذه المراكز في النقطة القابلة لذلك لكونها أكثر مناسبة للقرى الملحقة بها " . والمادة (٥٢) : " المحلات التي لا توجد في القرى والمزارع التي تدخل في دائرة إدارتها خمسمائة نفس (نسمة) من الذكور على الأقل لا يمكن اعتبارها نواحي " . ينظر : دستور ، جلد أول ، ص ٦٢٥ .

(٢٤) أوضحت المادة (١) من القانون أن الناحية يتم تشكليها إدارياً من عدد من القرى والمزارع والبيوت المتفرقة الملحقة بأحد الاقضية ، مع مراعاة القرب أو البعد في هذا التشكيل . كما بينت المادة (٢) أن كل ناحية يتم تشكليها يجب اتخاذ مركز إداري لها وهو عبارة عن قرية ، وقد أجازت المادة (٤) من القانون إمكانية تغير المركز الإداري للناحية باتخاذ قرية أخرى . أما المادة (٥) فعالجت مسألة ربط الأراضي المختلفة بالناحية . ينظر : دستور ، جلد ثالث ، محمود بك مطبعة ، (استانبول : ١٢٩٩) ، ص ٣٣ – ٣٤ .

(٢٥) ورد في القسم الأول ، الفصل الأول / المادة (١) : " تنقسم الولايات للألوية ، والألوية للاقضية ، والاقضية للنواحي ، والنواحي للقرى ، ... وفي مركز الولاية تشكل قضاء على حده ويعين فيه قائممقام " . ونصت المادة (٢) على أن : " الألوية المستقلة غير الملحقة هي في حكم الولاية " . أما المادة (٣) فكانت : " إجراء تشكيلات في الملكية مجدداً يتوقف على وضع قانون مخصوص ، وتبديل مراكز الألوية والاقضية وتعديل حدودها وتصحيحها وتحويل الاقضية والنواحي وفك ارتباطها لا يكون إلا بقرار المجلس العمومي للولاية وتنسيب نظارة الداخلية وإرادة السنية من قبل حضرة السلطان ، وأما تعديل حدود دوائر النواحي وتبديل مراكزها وتشكيل قرية ومحلة جديدة وفك ارتباطهما من ناحية إلى أخرى ، أو إلحاقهما بناحية أخرى إذا كان في داخل ذلك القضاء بعينه ، يجريه مقام الولاية بقرار المجلس العمومي وتعطي المعلومات إلى نظارة الداخلية " .ينظر : تقويم وقايع ، بشنجي سنة ، العدد ١٤١٤ ، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ / ١٥ مارت ١٣٢٩ ر . م ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٠٨ ، ٢٦ جُمادى الأولى ١٣٣١هـ .

(٢٦) سوريا : أختلف الباحثون في أصل تسمية سوريا ، فقال بعضهم أنها من الكلمة الأكدية (سوبَرْتو) أو (شوبَرْتو) وتعني الآشوريين أو الأرض العالية ، وقال البعض الآخر أن التسمية هي اختصار للفظة اليونانية (Assyria) ، وتعني بلاد آشور ثم أسقط المقطع الأول منها (As) لتصبح (Syria) ، وهذا الرأي هو المرجح إذ أن تسمية (Assyria) التي تغلبت على التسميات الإقليمية خففت فيما بعد إلى (Syria) وشاع استخدامها في الكتابات اليونانية حيث اتخذتها المصادر الآرامية (آثوريا) ، ثم انتقلت إلى العربية بصيغة (سوريا) ، فهي بذلك تسمية ذات طابع يوناني بالأصل . تقع الولاية فلكياً بين خطي الطول ٣٢ – ٣٦ شرقاً ، ودائرتي العرض ٢٩،٣٠ - ٣٥،٢٥ شمالاً . ينظر : عبد الله الحلو ، تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية استناداً للجغرافيين العرب ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، ط١ ، (بيروت : ١٩٩٩) ، ص ٢١ – ٢٥ ؛

(٢٧) حلب : اختلف الباحثون في تفسير اسمها فقيل أن إبراهيم الخليل (عليه السلام) ابتلي من النمرود ، فأتى البقعة وأقام بالتل الذي صار فيما بعد قلعة حلب ، وكان يبث رعاته إلى نهر الفرات وإلى الجبل الأسود ، وكان الفقراء إذا سمعوا بقدومه يأتون إليه من كل مكان ، فكان يرعى أغنامه ويوزع لبنها عليهم ، فقيل " حلب إبراهيم " ، فصارت هذه التسمية تطلق على تل القلعة أو تسمية للتل الذي كان إبراهيم الخليل (عليه السلام) يحلب فيه الحليب . وهناك من ارجع التسمية إلى اسم الشخص الذي ساهم في بناء المدينة وهو حلب بن المهر بن حيص بن عمليق ، (وهو احد الأخوة الثلاثة من العماليق وهم حلب وحمص وبردعة) ، بنى كل واحد منهم مدينة سميت باسمه . وقيل أيضاً بأن التسمية تتألف من مقطعين هما (حل) وتعني المكان ، و(لب) وتعني الشجاعة والشدة والقوة ، ومن هنا يكون المعنى مكان الشجاعة أو التجمع للحرب . ينظر : أبو العباس أحمد القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٤ ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة : ١٩١٤) ، ص ١١٦ ؛ عبد الجبار ناجي ، دراسات في المدن العربية الإسلامية ، (البصرة : د . ت) ، ص ١٨٢ ؛ خير الدين الاسدي ، حلب مقالات لغوية المقالة الخامسة ، مطبعة النهضة ، (حلب : د. ت) ، ص ٤٩ .

(٢٨) دير الزور : قيل أن المدينة كانت في الأصل ديراً لنسَّاك انقطعوا إلى التعبد في عهد الرومان ، ولكثرة ما أحرزه ذلك الدير من شهرة اخذ الناس من مختلف المناطق يتهافتون على زيارته فغلب اسم الزَّور عليه ونعتت البلدة به من باب تسمية الكل باسم جزئه ، وقيل أيضاً في أصل تسميتها أنها من زارة

الأسد ، وفي عرف العامة من الناس أن الزور يعني الغابة كزور شمر وزور الغانم وزور آلبو حمد ، غير أن اقرب الآراء صحة في تسميتها هو أن لفظة الزور تعني (أعلى وسط الصدر) ، أي عريض الصدر ، وبالتالي فأنها تعني أعلى ضفة النهر ، أي صدره ، ولفظة الزور لفظة أطلقتها القبائل العربية التي قدمت من الجزيرة الفراتية إلى الفرات منذ عدة قرون على القسم السوري من نهر الفرات . ينظر : عبد الكريم نوري ، دير الزور لمعة في تاريخها ووصف أحوالها ، مجلة المشرق ، السنة العاشرة ، العدد ١ ، ١ كانون الثاني ١٩٠٧ ، ص ٣٨ .

(٢٩) دمشق : قضاء المركز في لواء الشام ، ولاية سوريا ، استحدثت القضاء إدارياً في عام ١٨٦٥م . التسمية قديمة فقد وردت في الواح تل العمارنة بصيغة (دي – مَشْ – قا) و (دي – مشق – قي) و (دي – مشق – قو) ، وفي السريانية وردت بصيغة (درمسوق) ، وبالتالي فأن الاسم يعود إلى في الأصل إلى مركب هو (دار مَشْقي) أهملت منه الراء في الكتابات المسمارية وبقيت أو أدغمت في الكتابات العبرية والسريانية ، ومعنى هذا المركب هو (الديار المسقيّة) . يحد القضاء من الشمال الغربي لواء حماة وولاية بيروت ، ومن الشمال لواء حماة أيضاً ومتصرفية دير الزور ، ومن الشرق بادية الشام ، ومن الغرب ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان ، ومن الجنوب لواء حوران . ينظر : تقويم وقايع ، العدد ٨٠٩ ، ٢٧ صفر ١٢٨٢ هـ ؛ الحلو ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ ؛ شمس الدين سامي ، قاموس الأعلام ، اوجنجي جلد ، مهران مطبعة سي ، (استانبول : ١٣٠٨هـ) ، ص ٢١٥٨ .

(٣٠) تقويم وقايع ، العدد ٨٠٩ ، ٢٧ صفر ١٢٨٢ هـ ؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية ١٢٨٣هـ ، دفعة ٢١ ، مطبعة عامرة ، ص ١٧٢ .

(٣١) راشد محمد باشا (١٨٢٤ – ١٨٧٦م) : من أشهر رجال الإدارة في الدولة العثمانية ، أكمل دراسته في أوربا بعد أن سافر إليها عام ١٨٤٤م ، وبعد عودته شغل عدة وظائف إدارية في العاصمة العثمانية . في عام ١٨٥٣م صار قائممقاماً (متصرفاً) على تكفورطاغي وطولجي ، بعدها شغل عدة وظائف إدارية في كل من اشقودره وبلغراد وازمير . في شهر آب ١٨٦٥م عُين والياً على ولاية سوريا ، وفي عام ١٨٧٢م صار والياً على البوسنة . في عام ١٨٧٣م عاد إلى إسطنبول وصار وزيراً للنافعة ، ثم في عام ١٨٧٤م صار سفيراً لبلاده في الخارج . في عام ١٨٧٥م صار وزيراً للخارجية ، توفي في عام ١٨٧٦م . ينظر : محمد ثريا ، سجل عثماني ياخوذ تذكره مشاهير عثمانية، أيكنجي جلد ، مطبعة عامرة ، (د . ت : ١٣١١هـ) ، ص ٣٥٦ – ٣٥٧ .

(٣٢) مصطفى راسم ، ممالك محروسة شاهانة جغرافياسي ، مطبعة سندة ، (د . م : ١٣٠٥) ، ص ٢٦٥ .

(٣٣) يلماز أوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، مراجعة وتنقيح ، محمود الأنصاري ، مج٢ ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، (استانبول : ١٩٩٠) ، ص ٦٢٣ – ٦٢٤ .

(٣٤) سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٦هـ ، التمش دردنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة احمد إحسان ، ص ٧٤٥ – ٧٥١ .

(٣٥) لواء الشام : لواء مرتبط بولاية سوريا ، تشكل إدارياً في عام ١٨٦٥م ، وقد أتخذ مركزاً لولاية سوريا لأهميته التاريخية فقد كان يشكل مركزاً لإيالة عثمانية منذ بدايات الحكم العثماني ، فضلاً عن موقعه في وسط الولاية . يحد اللواء من جهة الشمال الغربي لواء حماة وولاية بيروت ، ومن الشمال لواء حماة ومتصرفية دير الزور ، ومن الشرق بادية الشام ، ومن الجنوب لواء حوران ، ومن الغرب ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان مربع . قيل في أصل تسمية الشام أنها نسبة إلى سام بن نوح (عليه السلام) ، أما الرأي المرجح لمعنى التسمية فهو الشمال فمن المعروف في اللغة العربية أن لفظة (الشآم) مرادف لكلمة الشمال ، وأن الشام لفظة مخففة ناتجة عن اختفاء المدّ في لفظة الشآم . يقع اللواء فلكياً بين خط الطول ٣٨،٥٩ شرقاً ، ودائرة العرض ٣٣،٣٢ شمالاً ، بلغت مساحة لواء الشام أواخر القرن التاسع عشر للميلاد (٢٧٠٠٠) كم٢ . ينظر : تقويم وقايع ، العدد ٨٠٩ ، ٢٧ صفر ١٢٨٢ هـ ؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٣هـ ، ص ١٧٢ ؛ راسم ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ ؛

Vital Cuinet , Syrie Liban et Palestine , (Paris : 1896) , p 303 , 384 .

(٣٦) لواء حماة : مدينة مركز لواء يرتبط إدارياً بولاية سوريا ، تشكل اللواء إدارياً في عام ١٨٦٥م . يحد اللواء من جهة الشمال ولاية حلب ، ومن الشرق متصرفية دير الزور ، ومن الجنوب قضاء المركز في لواء الشام ، ومن الغرب ولاية بيروت ، ويقع اللواء فلكياً بين خطي الطول ٣٣،٥٢ – ٣٥،٤٧ شرقاً ، ودائرتي العرض ٣٤،٧ - ٣٥،٤٧ شمالاً ، بلغت مساحة لواء حماة أواخر القرن التاسع عشر للميلاد (٢٤٠٠٠) كم٢ . ومدينة حماة من أقدم المدن السورية ، وكان اليونان قد غيروا اسمها إلى (إبيفانيا) ، ثم احتفظت المدينة باسمها القديم واصله كنعاني ويعني التسوير والإحاطة ، وبهذا فأن اسم المدينة يحمل مدلول المنطقة المحمية . ينظر : سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٣هـ ، ص ١٧٣ ؛ الحلو ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ ؛

Cuinet , Syrie Liban et Palestine , p 303 , 437 .

(٣٧) لواء حوران (سوريا – الأردن) : تتوزع وحداته الإدارية التي كان يتألف منها أواخر العهد العثماني ، في الوقت الحاضر بين الجمهورية السورية والمملكة الأردنية . وهو لواء يرتبط بولاية سوريا تشكل اللواء إدارياً في عام ١٨٦٨م . يحد اللواء من جهة الشمال قضاء دمشق مركز لواء الشام ، ومن الشرق بادية الشام . يقع اللواء فلكياً بين خطي الطول ٣٣،١٦ – ٣٤،٣٠ شرقاً ، ودائرتي العرض ٣٢،٤ - ٣٣،٢٢ شمالاً ، بلغت مساحة لواء حوران أواخر القرن التاسع عشر للميلاد (٢٩٠٠٠) كم٢ . أصل التسمية آرامي مشتق من الجذر (حور) الذي يدل على البياض ثم التطلع والرؤية ، كما له مدلول التجويف والثقب ، وعليه فأن تفسير التسمية هو المنطقة كثيرة التجاويف ، لأن مرتفعات جبل حوران إلى حد كبير ذات بنية بركانية أثرت على الأراضي المجاورة لها حتى مسافات كبيرة وطبعتها بهذا الطابع . ينظر : سالنامة ولاية سوريا لسنة ١٢٨٥هـ ، دفعة ١ ، ص٩٩ ؛ الحلو ، المصدر السابق، ص ٢٣٤ ؛

Cuinet , Syrie Liban et Palestine , p 303 , 456 .

(٣٨) لواء الكرك (حالياً ضمن المملكة الأردنية) : لواء يرتبط بولاية سوريا ، تشكل اللواء إدارياً في عام ١٨٩٤م وكان استحداثه بسبب توسط موقع مدينة الكرك ، وحصانته فضلاً عن قلعتها التي يمكن استخدامها ثكنة للجيش ومركز للحكم . يحد لواء الكرك من جهة الشمال لواء حوران ، ومن الشرق الصحراء السورية وصحراء شبة جزيرة العرب ، ومن الجنوب ولاية الحجاز ، ومن الغرب متصرفية القدس وولاية بيروت ، يقع اللواء فلكياً بين خطي الطول ٣٢,٤٠

- ٣٤،١٢ شرقاً ، ودائرتي العرض ٢٩،٣٠ - ٣٢،٢٠ شمالاً ، بلغت مساحة لواء الكرك أواخر القرن التاسع عشر للميلاد (٢٠٠٠٠) كم٢ . أما التسمية فهي آرامية الأصل بصيغة (كُرَكْ) وتعني منطقة مسورة أو محصنة . ينظر : نوفان رجا الحمود السوارية ، عمان وجوارها خلال الفترة ١٢٨١ه / ١٨٦٤م – ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م ، ط١ ، منشورات بنك الأعمال ، (عمان : ١٩٩٦) ، ص ٩٤ ؛ عوض ، المصدر السابق ، ص ٧٨ ؛ الحلو ، المصدر السابق ، ص ٤٦٨ ؛

Cuinet , Syrie Liban et Palestine , p 303 , 492 .

(٣٩) عمّان : عاصمة المملكة الأردنية . استحدثت إدارياً في عام ١٨٩٨م وعدت من أهم نواحي القضاء بسبب موقعها الاستراتيجي ، وكثرة مياهها وخصب تربتها ، وهي مدينة كنعانية قديمة اسمها القديم (عَمّون) كما ورد في السريانية ، وغالباً ما كان يقال قديماً (بني عمّون : ربّة عمّون) أي عاصمة بني عمّون ، والتسمية تعود في اشتقاقها إلى لفظة (عم) التي تعني الشعب الصغير . ينظر : السوارية ، المصدر السابق ، ص ٩٨ ؛ الحلو ، المصدر السابق ، ص ٤٠٢ – ٤٠٣ .

(٤٠) تقويم وقايع ، العدد ٨٢٩ ، ٢٨ شعبان ١٢٨٢هـ ؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٣هـ ، ص ١٧٢ .

(٤١) أحمد جودت باشا (١٨٢٢ – ١٨٩٥م) : ولد في عام ١٨٢٢م في مدينة لوفجة التابعة لولاية الطونة ، وفي عام ١٨٣٩م سافر إلى ودرس فيها ليتم تعيينه في عام ١٨٤٩م عضواً في مجلس المعارف العمومية ، وفي عام ١٨٥٠م عُين عضواً في المجمع العلمي العثماني . في عام ١٨٦٢م عُين مفتشاً في البوسنة والهرسك ، وفي عام ١٨٦٦م صار والياً لولاية حلب ، بعدها عُين عضواً في مجلس شورى الدولة في عام ١٨٦٨م ،ثم تولى بعدها وزارة الأوقاف الهمايونية ، وفي عام ١٨٧٣م تولى وزارة المعارف العمومية ، كما صار والياً لولاية يانية ، وفي عام ١٨٧٥م أعيدت إليه وزارة المعارف العمومية ، وفي أواخر عام ١٨٧٥م عهدت إليه وزارة العدلية . كما عُين والياً على ولاية سورية في عام ١٨٧٩م ، ثم وزيراً للتجارة والزراعة ، وفي عام ١٨٨٧م صار عضواً في مجلس الوكلاء العثماني . توفي في عام ١٨٩٥م ودفن في مقبرة السلطان العثماني محمد الفاتح . لمزيد من التفصيل ينظر : ثريا ، المصدر السابق ، ص ٩٠ – ٩١ ؛ جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، ج٢ ، دار كلمات عربية للترجمة والنشر ، (القاهرة : ٢٠١١) ، ص ٢١٥- ٢١٨ .

(٤٢) سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٠٨هـ ، اوجيوز سكز سنة هجرية سنة مخصوصدر ، ص ٧٠ ؛ علي صائب ، حغرافياي مفصل ممالك دولت عثمانية ، دفعة اوله رق ، مطبعة أبو الضيا ، (قسطنطينة : ١٣٠٤هـ) ، ص ٤٥٥ .

(43) Vital Cuinet , La Turguie D Asia, tome deuxieme , (Paris : 1894) , p 111 .

(٤٤) أوزتونا ، المصدر السابق ، ص ٦٢٣ – ٦٢٤ .

(٤٥) سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٦هـ ، سنة هجرية سنة مخصوصدر ، اوتوز دردنجي سنة ، مطبعة ولايتده طبع اولمنشدر ، ص ص ٢٤٠ – ٢٤٢ ، ٢٥٧ – ٢٦٢ ، ٢٧٦ ، ٢٩٦ – ٢٩٨ ، ٣١٠ – ٣١١ ، ٣١٩ – ٣٢١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٩ ، ٣٤٧ – ٣٤٨ ، ٣٦١ – ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٤٠٨ – ٤١٢ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ – ٤٣٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٤٦٦ – ٤٦٨ ، ٤٧٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٦ ، ٥٠١ – ٥٠٣ .

(٤٦) لواء حلب : مدينة مركز لواء حلب ، اتخذت أيضاً مركزاً لولاية تحمل الاسم نفسه . تشكل اللواء إدارياً في عام ١٨٦٦م . يحد اللواء من جهة الشمال لواء مرعش ، ومن الشمال الشرقي لواء اورفا ، ومن الغرب متصرفية دير الزور ، من الجنوب ولاية سوريا ، ومن الجنوب الغربي ولاية بيروت ، ومن الغرب البحر المتوسط . تقع مدينة حلب فلكياً على خط الطول ٣٢،٥٠ شرقاً ، ودائرة العرض ٣٢،١١ شمالاً . ينظر : سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٣هـ ، ص ١٧٢ ؛ سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٠هـ ، اوتوزنجي دفعة اوله رق ، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر ، ص ٢١٦ ؛ سامي ، المصدر السابق ، ص ١٩٧٥ .

(٤٧) لواء أورفا : لواء يرتبط إدارياً بولاية حلب ، تشكل في عام ١٨٦٦م . أما حدود اللواء الإدارية فيحده من جهة الشمال ولايتي ديار بكر ومعمورة العزيز ، ومن الشرق ولاية الموصل ، ومن الجنوب الشرقي متصرفية دير الزور ، ومن الشمال الغربي لواء مرعش ، ومن الغرب والجنوب لواء حلب . يقع اللواء فلكياً بين خطي الطول ٣٥،٢٢ – ٣٧،٤٠ شرقاً ، ودائرتي العرض ٣٦،٣٤ – ٣٧،٠٢ شمالاً . ينظر : سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٣هـ ، ص ١٧٢ ؛ سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣٢٦هـ ، ص ٤٠٤ ؛

Cuinet , La Turguie D Asia, tome deuxieme , p 248 .

(٤٨) لواء مرعش : مدينة مركز لواء يرتبط بولاية حلب ، تشكل اللواء إدارياً في عام ١٨٦٦م . أما حدود اللواء الإدارية فهي من الشمال ولاية سيواس ، ومن الشرق ولاية ولاية معمورة العزيز ، ومن الجنوب ولاية أدنة ولواء حلب ، ومن الغرب ولاية أدنة . يقع اللواء فلكياً بين خطي الطول ٣٤ – ٣٥،٣٠ شرقاً ، ودائرتي العرض ٣٧،١٥ – ٣٨،٣٠ شمالاً . ومرعش مدينة قديمة تسميتها اشتقاق آرامي قديم من الجذر (رعش) أي عصف واهتز ، ما يعني المكان العاصف . ينظر : سالنامة ولايت حلب لسنة ١٢٨٤هـ ، دفعة ١ ، ص ٩١ ؛ سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٢هـ ، اوتوز ايكنجي دفعة اوله رق ، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر ، ص ٤٩٥ ؛ الحلو ، المصدر السابق ، ص ٥٠٧ ؛ بسيم آتالاي ، مرعش تاريخي وجغرافياسي ، مطبعة عامرة ، (استانبول : ١٣٣٩) .

(٤٩) تشكلت إدارياً بدرجة قضاء يرتبط بلواء وولاية حلب في عام ١٨٦٦م ، وفي عام ١٨٧٠م رفعت درجتها الإدارية إلى لواء يرتبط بولاية حلب . ينظر : سالنامة ولاية حلب لسنة ١٢٨٤هـ ، ص ٥١ ؛ سالنامة ولاية حلب لسنة ١٢٨٧ه ، دفعة ٤ ، ص ٦٦ .

(٥٠) الفرات ، العدد ٦٥٧ ، ١٨ محرم ١٢٩٩هـ .

(٥١) شمس الدين سامي ، قاموس الإعلام ، دردنجي جلد ، مهران مطبعة سي (استانبول : ١٣١١) ، ص ٢٤٢٧ .

(52) Cuinet , La Turguie D Asia, tome deuxieme , p 276 .

(٥٣) أوزتونا ، المصدر السابق ، ص ٦٢٣ – ٦٢٤ .

(٥٤) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٦هـ ، ص ٩٧٣ – ٩٧٤ .

(٥٥) سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣٢٦ سنة هجرية سنة مخصوص ، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر ، ص ١١٢ .

(٥٦) تقويم وقايع ، ايكنجي سنة ، العدد ٥٠٩ ، ٩ ربيع الآخر ١٣٢٨هـ / ٦ نيسان ١٣٢٦ مالية ؛ أورفا حقنده سالنامة لسنة ١٩٢٧ ، فوزي مطبعة سي ، (استانبول : ١٩٢٧) ، ص ١٣٨ .

(57) Great Britain , Naval Staff Intelligence Department , A Handbook of Asia Minor , Vol I , July 1919 , p 227 .

(٥٨) تقويم وقائع ، دردنجي سنة ، العدد ١٠٨٧ ، ١٠ ربيع الآخر ١٣٣٠هـ / ١٧ مارت ١٣٢٨ ر. م .

(٥٩) منير الخوري عيسى أسعد ، تاريخ حمص ، ق٢ ، ط١ ، (د. م : ١٩٨٤) ، ص ٤٠٧ .

(٦٠) تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ٩٣٩ ، ١١ شوال ١٣٢٩هـ / ٢٠ أيلول ١٣٢٧ ر . م .

(٦١) تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ٩٩٤ ، ١٩ ذو الحجة ١٣٢٩هـ / ٢٨ تشرين الثاني ١٣٢٧ ر. م .

(٦٢) تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ١٠٦١ ، ٨ ربيع الأول ١٣٣٠هـ / ١٤ شباط ١٣٢٧ ر . م .

(٦٣) تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ١١٧٧ ، ٢٨ رجب ١٣٣٠هـ / ١ تموز ١٣٢٨ ر . م .

(٦٤) تقويم وقايع ، آلتنجي سنة ، العدد ١٦٣١ ، ٤ ذو الحجة ١٣٣١هـ / ٢٢ تشرين الأول ١٣٢٩ ر. م .

(٦٥) سالنامة دولت علية عثمانية سنة مالية ١٣٣٣ – ١٣٣٤، التمش سكزنجي سنة، در سعادت، هلال مطبعة سي ، ص ٦٠٧

(٦٦) تقويم وقايع ، آلتنجي سنة ، العدد ١٦٣١ ، ٤ ذو الحجة ١٣٣١هـ / ٢٢ تشرين الأول ١٣٢٩ ر. م .

(٦٧) تقويم وقائع ، اوجنجي سنة ، العدد ٧٩٦ ، ١٣ ربيع الآخر ١٣٢٩هـ / ٣٠ مارت ١٣٢٧ ر. م .

(٦٨) احمد شريف ماريديني ، محافظة الحسكة ، منشورات وزارة الثقافة ، (دمشق : ١٩٨٦) ، ص ٢٠٥ .

(٦٩) تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ٩٣٩ ، ١١ شوال ١٣٢٩هـ / ٢٠ أيلول ١٣٢٧ ر . م .

(٧٠) تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ١٠٢١ ، ٢١ محرم ١٣٣٠هـ / ٢٩ كانون الأول ١٣٢٧ ر. م .

(٧١) تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ١١١٩ ، ١٨ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ / ١٣٢٨ ر . م .

(٧٢) تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ١٠٨٨ ، ١١ ربيع الآخر ١٣٣٠هـ / ١٨ مارت ١٣٢٨ ر. م .

(٧٣)سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة مالية ١٣٢٨، سنة هجرية ١٣٣٠، التمش يدنجي سنة ، در سعادت ، سلانيك مطبعة سي، ص ٥٤٨

(74) Basim Atalay , Maras : Tarihi ve Cografyasi , (Istanbul : 1973) , p 180 .

(75) A Handbook of Asia Minor 1919 , p 227 .

(76) Ibid .

(٧٧) تقويم وقايع ، اونجي سنة ، العدد ٣١٥٥ ، ٦ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ / ١٨ شباط ١٣٣٤ ر . م .

(٧٨) تقويم وقايع ، العدد ٣٣١٤ ، ٣٠ ذي القعدة ١٣٣٦هـ / ١٠ اغستوس ١٣٣٤ ر . م .

(٧٩) الجوف (تقع حالياً في المملكة العربية السعودية) : الجوف لغة هو المطمئن من الأرض ، وجوف الإنسان بطنه ، والجوف باطن البطن وما انطبقت عليه الكتفان والعضدان والإضلاع وجمعها أجواف ، وجغرافياً فهو يطلق على المنطقة التي كانت تعرف سابقاً بجوف آل عمر إحدى بطون قبيلة طي ، كما يعرف بجوف السرحان . ينظر : عبد الرحمن بن أحمد السديري ، الجوف وادي النفاخ ، مراجعة خليل بن إبراهيم المعيقل ، ط٢ ، (الرياض : ٢٠٠٥) ، ص ١٩ – ٢٠ .

(٨٠) تقويم وقايع ، سكزنجي سنة ، العدد ٢٤٧٤ ، ١٦ جُمادى الأولى ١٣٣٤هـ / ٨ مارت ١٣٣٢ ر . م .

(81) BOA , I . MLU . 1334 , CA . 6/12 .

(٨٢) الجزيرة الفراتية : ورد مصطلح الجزيرة الفراتية أول مرة عند ابن خلكان المتوفى عام ١٢٨٢م ، ويمكن تحديد حدودها على أساس نهايات المدن الجزرية إذ أن خط الحدود الشمالية الشرقية على مسار نهر دجلة ، تشغله مدن حاني وماردين وسعرت وتل فافان وبلد والموصل وتكريت وحديثة ، وحدودها الجنوبية يمثلها الخط الوهمي بين مدينة تكريت على نهر دجلة في الشرق والانبار على نهر الفرات من جهة الغرب ، وحدودها الغربية تبدأ بمدن مجرى نهر الفرات صعوداً من حديثة ، وعانة والرقة وبالس وجسر منبج وسميساط وملطية في أقصى الشمال . وقد قسم الجغرافيون العرب الجزيرة الفراتية إلى ثلاثة أقسام تحمل أسماء القبائل العربية التي هاجرت إليها قبل الإسلام واستقرت فيها ، فكانت هناك ديار بكر وديار ربيعة وديار مضر . لمزيد من التفصيل : عبد الحكيم الكعبي ، الجزيرة الفراتية وديارها العربية ، دار صفحات للدراسات والنشر ، (دمشق : ٢٠٠٩) ، ص ٢٩ – ٣٣ .

(٨٣) تقويم وقايع ، اونجي سنة ، العدد ٣١٨٦ ، ٧ جُمادى الآخرة ١٣٣٦ هـ / ٢١ مارت ١٣٣٤ ر م .

(٨٤) محمد جمال باروت ، التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط١ ، (الدوحة : ٢٠١٣) ، ص١١٧

(٨٥) تقويم وقايع ، اونجي سنة ، العدد ٣١٨٦ ، ٧ جُمادى الآخرة ١٣٣٦ هـ / ٢١ مارت ١٣٣٤ ر م .

(٨٦) سالنامة دولت علية عثمانية، سنة مالية ١٣٢٧، سنة هجرية ١٣٢٩، التمش التنجي سنه، در سعادت، سلانيك مطبعة سي ، ص ٦٧٦ .

(٨٧) عانة : قضاء يرتبط بلواء وولاية بغداد ، استحدث إدارياً في عام ١٨٦٩م . يحد القضاء من جهة الشمال والشمال الشرقي ولاية الموصل وبادية الجزيرة ، ومن الجنوب الشرقي قضاء الدليم ، ومن الجنوب بادية الشام ، ومن الغرب متصرفية دير الزور . بلغت مساحة قضاء عنة في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر للميلاد (١٥٠٠٠) كم٢ . ينظر : سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٨٦هـ ، دفعة ٢٤، ص ٢٠٢ ؛

Cuinet , La Turguie D Asia, tome troisieme , p 5 .

(٨٨) كامل بن حسين بن مصطفى بالي الحلبي الغزي ، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ج٣ ، المطبعة المارونية ، (حلب: د. ت) ، ص ٦٠٠

(٨٩) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٧ مالية ، ص ٦٧١ .

(٩٠) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٧٨ .

(٩١) المصدر نفسه ، ص ٦٧٨ .

(٩٢) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٧ مالية ، ص ٦٧٨ .

(٩٣) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٩٨ .

(٩٤) المصدر نفسه ، ص ٦٩٨ .

(٩٥) عرى : استحدثت إدارياً في عام ١٨٦٩م وكانت ترتبط إدارياً بقضاء جبل الدروز ضمن لواء الشام في ولاية سوريا ، ومنذ عام ١٨٧٣م اختفت الناحية من التقسيمات الإدارية في ولاية سوريا حتى عام ١٨٨٠م حينما ورد ذكرها كناحية مرتبطة بقضاء جبل الدروز ، وفي عام ١٨٩٣م ألغيت الناحية إدارياً . ينظر : سالنامة ولاية سوريا لسنة ١٢٨٦هـ ، دفعة ٢ ، ص ١٠٤ ؛ سالنامة ولاية سوريا لسنة ١٢٩٨هـ ، دفعة ١٣ ، ص ١٣٩ ؛ سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١١هـ ، قرق سكزنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة عامرة ، ده طبع اولنمشدر ، ص ٥٥٧ .

(٩٦) سالة : تشكلت إدارياً في عام ١٨٨٠م وكانت ترتبط بقضاء جبل الدروز ضمن لواء حوران ، وقد تم إلغاءها من التقسيمات الإدارية لولاية سوريا في عام ١٨٩٤م . ينظر : سالنامة ولاية سوريا لسنة ١٢٩٨هـ ، ص ١٣٩ ؛ سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٢هـ ، اللنجي سنه ، در سعادت ، مطبعة عامرة ، ده طبع اولنمشدر ، ص ٥٧٣ .

(٩٧) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٩٨ .

(٩٨) شمسكين : استحدثت إدارياً في عام ١٨٨٣م وكانت ترتبط بقضاء المركز في لواء حوران ، ثم ألغيت إدارياً في عام ١٩٠١م . ينظر : سالنامة ولاية سوريا لسنة ١٣٠١هـ ، دفعة ١٦ ، ص ١٩٣ ؛ سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٩هـ ، اللي يدنجي سنة ، دار الخلافة العلية ، طاهر بك مطبعة سي ، ص ٥٢٥.

(٩٩) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٩٨ .

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ٦٩٨ .

(١٠١) المصدر نفسه ، ص ٦٩٨ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ٦٩٨ .

(١٠٣) الزوراء، العدد ٢٤٨٦ ، ٢٤ ذو القعدة ١٣٣٢هـ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٣٣ ــ ١٣٣٤ مالية، ص٧٧٠ .

(١٠٤) داخلية نظارتي ، أمور محلية ولايات مديرتي ، ولايات يوللري خريطه سيدر ، هلال مطبعه سي ، (استانبول : د . ت) ، ص ص ٤١ ، ١٠٦ .

(١٠٥) الرقة : قضاء يرتبط بلواء وولاية حلب ، تشكل إدارياً في عام ١٨٦٧م بدرجة قضاء يرتبط بلواء دير الزور احد ألوية حلب . وفي عام ١٨٨٢م فك ارتباط قضاء الرقة من متصرفية دير الزور ، وألحق إدارياً بلواء وولاية حلب ، وفي عام ١٩١٧م تم أعادة ربط القضاء ثانية بمتصرفية دير الزور . يحد القضاء من جهة الشمال لواء اورفا وقضاء منبج ، ومن الشرق والجنوب متصرفية دير الزور ، ومن الغرب قضاء باب جبول . قيل أن أصل التسمية أرامي وقد اكتسب فيما بعد لفظاً عربياً بحتاً ، وتفسير لفظة (رقة) عند اللغويين العرب يعني الأرض الناعمة الغنية على ضفاف الأنهار ، وبمعنى آخر (ارض الطمي) التي يخلفها الفيضان ، ومرادفها في الآرامية شكلاً ومضموناً هو (رقّتا) وفي الأشورية (رقّتو) . ينظر : سالنامة ولاية حلب لسنة ١٢٨٤ه ، ص ٧١ ؛ سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٠٠هـ ، دفعة ١٣ ، ص ٦٧ ؛ الحلو ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

(١٠٦) سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٣٣- ١٣٣٤ مالية ، ص ٧٦٩ ؛ الغزي ، المصدر السابق ، ج١ ص ٥٩٩ ــ ٦٠٠ .

(١٠٧) إبراهيم حلمي تجار زاده ، ممالك عثمانية جيب اطلاسي ، محمود بك مطبعة سندة ، (د. م : ١٣٢٣) ، ص ٤١ .

(١٠٨) محمد نصر الله وآخرون، ممالك محروسة شاهانه يه مخصوص مكمل ومفصل اطلاس، شركت مرتيبه مطبعة سي، (استانبول: ١٣٢٥هـ)، ص١٦٥

(١٠٩) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

(١١٠) تقويم وقائع ، آلتنجي سنة ، العدد ١٦٣١ ، ٤ ذو الحجة ١٣٣١هـ / ٢٢ تشرين الأول ١٣٢٩ مالية .

(١١١) تقويم وقايع ، اونجي سنة ، العدد ٣١٨٦ ، ٧ جُمادى الآخرة ١٣٣٦ هـ / ٢١ مارت ١٣٣٤ ر م .

قائمة المصادر :

أولاً : الوثائق العثمانية غير المنشورة .

1- BOA , I . MLU . 1334 , CA . 6/12 .

ثانياً : الوثائق المنشورة .

١- باللغة التركية (العثمانية) .

أ- الصحيفة الرسمية العثمانية (تقويم وقايع) :

١- تقويم وقايع ، العدد ١ ، ٢٥ جُمادى الأولى ١٢٤٧هـ .

٢- تقويم وقايع ، العدد ٨٠٩ ، ٢٧ صفر ١٢٨٢ هـ .

٣- تقويم وقايع ، العدد ٨٢٩ ، ٢٨ شعبان ١٢٨٢هـ .

٤- تقويم وقايع ، العدد ١٥٠٤ ، ١٢ جُمادى الأولى ١٢٨٩هـ .

٥- تقويم وقايع ، العدد ١٦٠١ ، ٢١ جُمادى الآخرة ١٢٩٠هـ .

٦- تقويم وقايع ، العدد ٢٠٠١ ، ١٦ رمضان ١٢٩٤هـ / ١٢ أيلول ١٢٩٣ ر. م .

٧- تقويم وقايع ، العدد ٢١١٨ ، ١٠ ربيع الأول ١٢٩٥هـ / ٢ مارت ١٢٩٤ ر. م .

٨- تقويم وقايع ، العدد ١ ، ١٦ شعبان ١٣٠٨هـ / ١٤ مارت ١٣٠٧ ر . م .

٩- تقويم وقايع ، العدد ٢٣٨ ، ٢٠ شعبان ١٣٠٩هـ / ٧ مارت ١٣٠٧ ر . م .

١٠- تقويم وقايع ، برنجي سنة ، العدد ١ ، ٢ رمضان ١٣٢٦هـ / ١٥ أيلول ١٣٢٤ ر. م .

١١- تقويم وقايع ، برنجي سنة ، العدد ٢ ، ٣ رمضان ١٣٢٦هـ / ١٦ أيلول ١٣٢٤ ر. م .

١٢- تقويم وقايع ، برنجي سنة ، العدد ٦ ، ٨ رمضان ١٣٢٦هـ / ٢١ أيلول ١٣٢٤ ر. م .

١٣- تقويم وقائع ، برنجي سنة ، العدد ١٢٧ ، ٢٧ محرم ١٣٢٧هـ / ٦ شباط ١٣٢٤ر م .

١٤- تقويم وقايع ، ايكنجي سنة ، العدد ، ٥٠٩ ، ٩ ربيع الآخر ١٣٢٨هـ / ٦ نيسان ١٣٢٦ ر. م .

١٥- تقويم وقايع ، اوجنجي سنة ، العدد ٧٢٠ ، ١١ محرم ١٣٢٩ هـ / ٣٠ كانون الأول ١٣٢٦ مالية .

١٦- تقويم وقائع ، اوجنجي سنة ، العدد ٧٩٦ ، ١٣ ربيع الآخر ١٣٢٩هـ / ٣٠ مارت ١٣٢٧ ر. م .

١٧- تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ٩٣٩ ، ١١ شوال ١٣٢٩هـ / ٢٠ أيلول ١٣٢٧ ر . م .

١٨- تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ٩٩٤ ، ١٩ ذو الحجة ١٣٢٩هـ / ٢٨ تشرين الثاني ١٣٢٧ ر. م .

١٩- تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ١٠٢١ ، ٢١ محرم ١٣٣٠هـ / ٢٩ كانون الأول ١٣٢٧ ر. م .

٢٠- تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ١٠٦١ ، ٨ ربيع الأول ١٣٣٠هـ / ١٤ شباط ١٣٢٧ ر . م .

٢١- تقويم وقائع ، دردنجي سنة ، العدد ١٠٨٧ ، ١٠ ربيع الآخر ١٣٣٠هـ / ١٧ مارت ١٣٢٨ ر. م .

٢٢- تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ١٠٨٨ ، ١١ ربيع الآخر ١٣٣٠هـ / ١٨ مارت ١٣٢٨ ر. م .

٢٣- تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ١١١٩ ، ١٨ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ / ١٣٢٨ ر . م .

٢٤- تقويم وقايع ، دردنجي سنة ، العدد ١١٧٧ ، ٢٨ رجب ١٣٣٠هـ / ١ تموز ١٣٢٨ ر . م .

٢٥- تقويم وقايع ، بشنجي سنه ، العدد ١٤١٤ ، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ / ١٥ مارت ١٣٢٩ ر . م .

٢٦- تقويم وقايع ، آلتنجي سنة ، العدد ١٦٣١ ، ٤ ذو الحجة ١٣٣١هـ / ٢٢ تشرين الأول ١٣٢٩ ر. م .

٢٧- تقويم وقايع ، سكزنجي سنة ، العدد ٢٤٧٤ ، ١٦ جُمادى الأولى ١٣٣٤هـ / ٨ مارت ١٣٣٢ ر . م .

٢٨- تقويم وقايع ، سكزنجي سنة ، العدد ٢٦٤٨ ، ١٨ ذو القعدة ١٣٣٤هـ / ٣ أيلول ١٣٢٢ مالية .

٢٩- تقويم وقايع ، سكزنجي سنة ، العدد ٢٦٦٨ ، ٨ ذو الحجة ١٣٣٤هـ / ٢٣ أيلول ١٣٣٢ مالية .

٣٠- تقويم وقايع ، اونجي سنة ، العدد ٣١٥٥ ، ٦ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ / ١٨ شباط ١٣٣٤ ر . م .

٣١- تقويم وقايع ، اونجي سنة ، العدد ٣١٨٦ ، ٧ جُمادى الآخرة ١٣٣٦ هـ / ٢١ مارت ١٣٣٤ ر م .

٣٢- تقويم وقايع ، العدد ٣٣١٤ ، ٣٠ ذي القعدة ١٣٣٦هـ / ١٠ اغستوس ١٣٣٤ ر . م .

٣٣- تقويم وقايع ، العدد ٤٦٠٨ ، ١٢ ربيع الأول ١٣٤١هـ / ٢ تشرين الثاني ١٣٢٨ ر . م .

ب- الحوليات أو السالنامات العثمانية :

١- سالنامة الدولة العثمانية العمومية ١٢٨٣هـ ، دفعة ٢١ ، مطبعة عامرة .

٢- سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٢٨٦هـ ، دفعة ٢٤ .

٣- سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١١هـ ، قرق سكزنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة عامرة ، ده طبع اولنمشدر

٤- سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٢هـ ، اللنجي سنه ، در سعادت ، مطبعة عامرة ، ده طبع اولنمشدر .

٥- سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٩هـ ، اللي يدنجي سنة ، دار الخلافة العلية ، طاهر بك مطبعة سي .

٦- سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٦هـ ، التمش دردنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة احمد إحسان
٧- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة مالية ١٣٢٧، سنة هجرية ١٣٢٩، التمش التنجي سنه، در سعادت، سلانيك مطبعة سي .
٨- سالنامة دولت علية عثمانية، سنة مالية ١٣٢٨، سنة هجرية ١٣٣٠، التمش يدنجي سنة ، در سعادت، سلانيك مطبعة سي .
٩- سالنامة دولت علية عثمانية سنة مالية ١٣٣٣ – ١٣٣٤، التمش سكزنجي سنة، در سعادت، هلال مطبعة سي .
١٠- سالنامة ولاية سوريا لسنة ١٢٨٥هـ ، دفعة ١ .
١١- سالنامة ولاية سوريا لسنة ١٢٨٦هـ ، دفعة ٢ .
١٢- سالنامة ولاية سوريا لسنة ١٢٩٨هـ ، دفعة ١٣ .
١٣- سالنامة ولاية سوريا لسنة ١٣٠١هـ ، دفعة ١٦ .
١٤- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٢٨٤هـ ، دفعة ١ .
١٥- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٢٨٧هـ ، دفعة ٤ .
١٦- سالنامة ولاية حلب لسنة ١٣٠٠هـ ، دفعة ١٣ .
١٧- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٠٨هـ ، اوجيوز سكز سنة هجرية سنة مخصوصدر .
١٨- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٠هـ ، اوتوزنجي دفعة اوله رق ، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر .
١٩- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٢هـ ، اوتوز ايكنجي دفعة اوله رق ، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر .
٢٠- سالنامة ولايت حلب لسنة ١٣٢٦هـ ، سنة هجرية سنة مخصوصدر ، اوتوز دردنجي سنة ، مطبعة ولايتده طبع اولمنشدر .
٢١- سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣٢٦ سنة هجرية سنة مخصوص ، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر .
٢٢- أورفا حقنده سالنامة لسنة ١٩٢٧ ، فوزي مطبعة سي ، (استانبول : ١٩٢٧) .
ت- القوانين والإصدارات الرسمية العثمانية :
١- دستور ، جلد أول ، مطبعة عامرة ، (استانبول : ١٢٨٩) .
٢- دستور ، جلد ثالث ، محمود بك مطبعة ، (استانبول : ١٢٩٩) .
٣- داخلية نظارتي ، أمور محلية ولايات مديرتي ، ولايات يوللري خريطه سيدر ، هلال مطبعه سي ، (استانبول : د . ت) .
٢- الوثائق المشورة باللغة الانكليزية :
Naval Staff Intelligence Department , A Handbook of Asia Minor , Vol I , July 1919 1- Great Britain ,
ثالثاً : الرسائل الجامعية .
١- تقالة ، حنان حسين ، تطور التقسيمات الإدارية لبلاد الشام في ظل الاحتلال العثماني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب للعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٦ .
٢- الضللي، رامي وحيد الدين ، الحياة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في متصرفية دير الزور في الفترة ما بين (١٢٩٢هـ / ١٨٨١م – ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب للعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٤ .
رابعاً : الكتب العربية والمعربة .
١- الاسدي ، خير الدين ، حلب مقالات لغوية المقالة الخامسة ، مطبعة النهضة ، (حلب : د. ت) .
٢- اسعد ، منير الخوري عيسى ، تاريخ حمص ، ق٢ ، ط١ ، (د.م : ١٩٨٤) .
٣- أوزتونا ، يلماز ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، مراجعة وتنقيح ، محمود الأنصاري ، مج٢ ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، (استانبول : ١٩٩٠) .
٤- باروت ، محمد جمال ، التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط١ ، (الدوحة : ٢٠١٣) .
٥- بيات ، فاضل مهدي ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ، دار المدار الإسلامي ، ط١ ، (بيروت : ٢٠٠٣) .
٦- الحلو، عبد الله ، تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية استناداً للجغرافيين العرب، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط١ ، (بيروت : ١٩٩٩).
٧- زيدان ، جرجي ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، ج٢ ، دار كلمات عربية للترجمة والنشر ، (القاهرة : ٢٠١١) .
٨- السديري ، عبد الرحمن بن أحمد ، الجوف وادي النفاخ ، مراجعة خليل بن إبراهيم المعيقل ، ط٢ ، (الرياض : ٢٠٠٥) .

٩- السوارية ، نوفان رجا الحمود ، عمان وجوارها خلال الفترة ١٢٨١ه / ١٨٦٤م – ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م ، ط١ ، منشورات بنك الأعمال ، (عمان : ١٩٩٦) .

١٠- صليبي ، عمر ، لواء الزور في العصر العثماني إدارياً وسياسياً ، مطبعة دار العلم ، ط١ ، (دمشق : ١٩٩٦) .

١١- علي ، أورخان محمد ، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده ، مكتبة دار الأنبار ، ط١ ، (الرمادي : ١٩٨٧)

١٢- عوض ، عبد العزيز محمد ، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤- ١٩١٤ ، دار المعارف ، (القاهرة : ١٩٦٩) .

١٣- الغزي، كامل بن حسين بن مصطفى بالي الحلبي ، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج٣ ، المطبعة المارونية، (حلب: د. ت)

١٤- القلقشندي ، أبو العباس أحمد ، صبح الأعشى ، ج٤ ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة : ١٩١٤) .

١٥- الكعبي ، عبد الحكيم ، الجزيرة الفراتية وديارها العربية ، دار صفحات للدراسات والنشر ، (دمشق : ٢٠٠٩) .

١٦- مارديني ، احمد شريف ، محافظة الحسكة ، منشورات وزارة الثقافة ، (دمشق : ١٩٨٦) .

١٧- ناجي ، عبد الجبار ، دراسات في المدن العربية الإسلامية ، (البصرة : د . ت) .

١٨- الهلالي ، محمد مصطفى ، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود ، دار الفكر ، ط١ ، (دمشق : ٢٠٠٤) .

خامساً : الكتب باللغة التركية (العثمانية) .

١- آتالاي ، بسيم ، مرعش تاريخي وجغرافياسي ، مطبعة عامرة ، (استانبول : ١٣٣٩) .

٢- تجار زاده ، إبراهيم حلمي ، ممالك عثمانية جيب اطلاسي ، محمود بك مطبعة سندة ، (د. م : ١٣٢٣) .

٣- ثريا ، محمد ، سجل عثماني ياخود تذكره مشاهير عثمانية ، أيكنجي جلد ، مطبعة عامرة ، (د . ت : ١٣١١هـ) .

٤- راسم ، مصطفى ، ممالك محروسة شاهانة جغرافياسي ، مطبعة سندة ، (د . م : ١٣٠٥) .

٥- سامي ، شمس الدين ، قاموس الأعلام ، اوجنجي جلد ، مهران مطبعة سي ، (استانبول : ١٣٠٨هـ) .

٦- ــــــــــــــــــــــــ ، قاموس الإعلام ، دردنجي جلد ، مهران مطبعة سي (استانبول: ١٣١١) .

٧- صائب ، علي ، حغرافياي مفصل ممالك دولت عثمانية ، دفعة اوله رق ، مطبعة أبو الضيا ، (قسطنطينة : ١٣٠٤هـ) .

٨- نصر الله ، محمد وآخرون ، ممالك محروسة شاهانه يه مخصوص مكمل ومفصل اطلاس ، شركت مرتيبه مطبعة سي ، (استانبول : ١٣٢٥هـ) .

سادساً : الكتب باللغات الأجنبية .

1- Atalay , Basim, Maras : Tarihi ve Cografyasi , (Istanbul : 1973) .

2- Cuinet , Vital , La Turguie D Asia, tome deuxieme , (Paris : 1894) .

3- ------------------ , Syrie Liban et Palestine , (Paris : 1896) .

4- Pakalin , Mehmet Zeki , Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri , cilt 3 , (Istanbul : 1983) .

5- Unat , Faik Resit , Hicri Tarihleri Miladi Tarihe Cevirme Kilavuzu , (Ankara : 1988) .

سابعاً : الدوريات .

أ- البحوث والدراسات :

١- احمد، إبراهيم خليل ، السالنامات العثمانية وأهميتها في دراسة تاريخ العرب الحديث، مجلة دراسات تاريخية ، العدد الثاني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

٢- الجليلي، محمد صديق التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٢٣، بغداد ، ١٩٧٣م .

٣- عامر ، محمود ، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية ، مجلة دراسات تاريخية ، العددان ١١٧ – ١١٨ ، حزيران ٢٠١٢ .

٤- عبد الكريم ، احمد عزت ، (التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني الباشويات العثمانية والعصبيات الإقطاعية) ، مجلة حوليات كلية الآداب، مج١ ، مايس / ١٩٥١ .

٥- نوري، عبد الكريم نوري، دير الزور لمعة في تاريخها ووصف أحوالها، مجلة المشرق، السنة العاشرة، العدد١ ، ١ كانون الثاني ١٩٠٧ .

ب- الصحف :

١- الزوراء ، العدد ٢٤٠٨ ، ٢٦ جُمادى الأولى ١٣٣١هـ .

٢- الزوراء ، العدد ٢٤٨٦ ، ٢٤ ذو القعدة ١٣٣٢هـ .

٣- الفرات ، العدد ٦٥٧ ، ١٨ محرم ١٢٩٩هـ .